المانحون يعزفون لحناً جنائزياً حزيناً

أول عملية قتل رحيم تطبق ضد هيئة مكافحة الفساد

< استطاع المفسدون أن «يحرروا» اليمن من كل الجبهات التي كانت تخوض معركة الوطن لمكافحة الفساد والمفسدين، فخلال فترة الأزمة السياسية الملعونة كشرت كثير من قوى الفساد السياسي أنيابها وأطلقت مخالبها للعبث بكل شيء في البلاد والمال العام بتحدٍ صارخ لكل الأنظمة والقوانين..

الأسبوع الماضي استطاعت هذه القوى أن توجه طلقات قاتلة أدخلت مقترح تشكيل هيئة مكافحة الفساد في حالة موت سريري بإدخاله الى الادراج مجهضة بذلك كل المحاولات التي بذلها رئيس الجمهورية لإعادة تشكيل الهيئة الوطنية العليا لمكافحة الفساد، حيث تحركت قوى الفساد عبر مسارين لإفشال ذلك التوجه الأول: من خلال موقف أحزاب المشترك الذين افتعلوا مشكلة يوم 17 ابريل أثناء اختيار مجلس الشورى قائمة مكونة من 30 مرشحاً لعضوية الهيئة الوطنية العليا لمكافحة الفساد، واعتبروا ذلك الاختيار القانوني مرفوضاً ولابد من التقاسم الحزبي للهيئة بكل صراحة.. والمسار الآخر التحرك عبر القضاء المهلهل في بلادنا لإصدار حكم قضائي يحد ويشرعن للتقاسم الحزبي لهيئة مكافحة الفساد على الرغم أن القانون يشدد على أن تكون «مستقلة» تصوروا..

فاسدون في مواجهة هيئة الفساد

يحيى علي نوري

اقتسام المناصب على قاعدة «نصف لك ونصف لي» بات الشعار الأكثر رواجاً لأحزاب المشترك التي تقاتل هذه الأيام في سبيل فرض المحاصصة للمواقع القيادية التنفيذية والقضائية وغيرها، غير آبهة بما قد ينتج عن سلوكها هذا من نتائج تدميرية على البلاد.

ولعل الموقف المشتركي من انتخاب هيئة مكافحة الفساد الذي تم وفق القانون يكشف بوضوح فظاعة السلوك الراهن لهذه الأحزاب التي تحرص على أن تنال حصة من كل تعيين دون وجه حق وخارج إطار مضامين القانون واللوائح، حيث أثارت موضوع انتخاب الهيئة إلى القضاء ولم تحصل على شيء سوى أن القضاء قال كلمته بضرورة إعادة العملية الانتخابية لتسمية الفريق الجديد للهيئة وهي إعادة لم ولن تكون في صالح هذه الأحزاب التي تدرك مسبقاً أنها مازالت تعاني من شبح العملية الانتخابية لكونها لا تمتلك من الأصوات ما يمكنها من بلوغ أي من المواقع التي تتطلب إجراء عملية انتخاب لها، وعلى هذا الأساس نجد أن هذه الاحزاب سوف تقوم وبكل إمكاناتها بإحباط عملية الانتخاب للهيئة مجدداً لإدراكها أنها لن تكون موجودة بفاعلية كمخرج مهم من مخرجات العملية الانتخابية.

ولكون الهدف الأول والأخير لهذه الأحزاب هو الضغط على أي خطوة باتجاه انتخاب هيئة مكافحة الفساد، فإنها تهدف من ذلك الضغط على القيادة السياسية على التعامل مع مبدأ المحاصصة والذي تحاول عبثاً الاستناد على المبادرة الخليجية، في الوقت الذي تعلم أن المبادرة تؤكد على التوافق على الحكومة والبرلمان، وأن العملية الانتخابية التي ينظمها القانون ليس من أهدافها إجراء مثل هذا التقاسم الحزبي، وإنما مهمتها إجراء عملية انتخاب لاختيار عدد محدد من قوام عدد من المرشحين المطابقين للشروط والمعايير المحددة..

وبما أن العملية الانتخابية لاختيار الهيئة تعد أساسية بل وجوهرية لا يجب تجاوزها مهما كانت الأسباب والمبررات فإنها قبلت بإجراء هذه العملية لكونها متفقة مع روح ونص القانون المنظم لها.

وبما أن النتيجة التي أسفرت عنها الانتخابات لم تسعف كوادر المشترك في بلوغ مقاعد هيئة مكافحة الفساد، ووجدناها تتخلى على القانون بل وتحاول الذهاب الى القضاء الذي لم يشبع رغبتها في تحقيق مآربها، حيث ان الحكم الصادر عن المحكمة الإدارية أكد على إعادة العملية الانتخابية ولم يقل بالمرة بضرورة التقاسم أو المحاصصة في اختيار هيئة مكافحة الفساد.

إذاً هذه الأحزاب تحاول إفراغ هذه الهيئة الوطنية المهمة من دورها بل وجعلها تتخبط من يوم لآخر وعدم قدرتها على تقديم المبررات والحيثيات الموضوعية والمنطقية التي تعزز موقفها، الأمر الذي جعلها تلجأ الى القول ان هيئة مكافحة الفساد جاءت بقرارات دولية ولا تمثل هيئة وطنية يمنية خالصة، وهو قول تنظر اليه القوى الدولية بأنه عمل عبثي يشرعن للفساد والمفسدين.

إذاً على القيادة السياسية ومجلس الشورى بالذات أن يؤكدوا التزامهم بهذه الاهداف الوطنية التي تعبر عنها هيئة مكافحة الفساد والتمسك بالأسس والقواعد الدستورية والقانونية المشكلة لهذه الهيئة طالما التزمت بمعايير الجودة والاختيار السليم لهيئة مكافحة الفساد، وبالتالي تطبيق حكم القضاء إنْ لم يكن هناك رغبة في الطعن فيه.. أما إذا كانت العملية تقاسمية أو محاصصة بين الأحزاب فإن على مجلس الشورى أن يعلن صراحة عدم مسؤوليته عن أي إجراء قد يسفر عنه اتفاق أو توافق إزاء هيئة مكافحة الفساد، على أن يتم ذلك خارج إطاره، أما في إطار القانون فإن على القيادة السياسية ومجلس الشورى التقيد الكامل بعملية الانتخابات باعتبار ذلك يمثل مسؤولية وطنية وأخلاقية لا ينبغي تجاوزها مهما كانت الاسباب والحيثيات التي يتم الترويج لها تحت سقف المصلحة الوطنية العليا.

وخلاصة.. نأمل أن يتم التعاطي مع هذه القضية بدرجة عالية من الاستشعار بالمسؤولية الوطنية وبعيداً عن المزايدة والمناكفة والتطلعات والرغبات المعبرة عن المحاصصة ونيل المواقع الوظيفية خارج إطار الدستور والقانون.

فعلاً.. لقد اجهض المفسدون التوجه لإعادة تشكيل هيئة مكافحة الفساد في ضربة قاتلة بدليل أنه تم اسقاط القائمة من جدول أعمال مجلس النواب باسلوب «القتل الرحيم».

وفي ذات الوقت صدر حكم من محكمة يؤيد إلغاء إجراءات تعطيل تشكيل الهيئة.

وهذا الحكم إرهاب بحد ذاته.. ويظهر بشاعة هيمنة المفسدين على سلطة القضاء.. بالله عليكم .. هل قد سمعتم في الأرض بمحكمة تصدر حكماً تمنع فيه تشكيل هيئة لمحاربة الفساد الا في بلادنا.. أبعد هذه «النزاهة» الثورية من قول؟

طبعاً أحزاب المشترك أعلنت يوم ١٧ ابريل الماضي رفضها إجراءات مجلس الشورى الذي انتخب ٣٠ مرشحاً من بين ١٥٠ مرشحاً كانوا ضمن القائمة النهائية للمتنافسين.. وتمسكوا بضرورة إخضاع القائمة للتوافق والمناصفة الحزبية.

وقد طرح أحمد علي السلامي عضو مجلس الشورى القيادي في الحزب الاشتراكي للاشتراكي نت الاربعاء ١٧ ابريل وقال: إن البلد تمر بظرف استثنائي وإن المبادرة الخليجية وآليتها المدعومة بقرارات أممية تضمنت مبدأ التوافق في اختيار الحكومة وفي قرارات البرلمان، وينبغي أن ينطبق الحال على مجلس الشورى..».

أما محمد الزبيري الرئيس الدوري لأحزاب اللقاء المشترك فقال وفقاً لما نشره نفس الموقع نقلاً عن الشرق الأوسط في ١٩ ابريل: «إنهم قرروا رسمياً قبل شهور موقفهم من هيئة مكافحة الفساد، وهو أن تؤجل أي إجراءات تتعلق بالانتخاب والترشيح حالياً.. باعتبارها ليست ضرورية في الوقت الحالي لسببين: الأول أن الهيئة بآليتها الحالية ليست وطنية، وإنما مرجعيتها دولية، والثاني أن هناك أجهزة ومؤسسات بديلة تمارس نفس الدور الذي تقوم به هيئة مكافحة الفساد مثل الجهاز المركزي للمحاسبة..».

لكن الأسوأ من كل هذا هو أن ينقل موقع وزارة الدفاع خبراً بتاريخ ٦ مايو الماضي ٢٠١٣ يشير فيه الى أن المحكمة الإدارية في أمانة العاصمة أصدرت حكماً بإلغاء إجراءات مجلس الشورى في اختيار المرشحين لهيئة مكافحة الفساد لعدم مشروعيته.

وأضاف الموقع: أن الحكم ألزم مجلس الشورى بإعادة الانتخابات لقائمة المرشحين، وذلك وفقاً للمادة التاسعة من قانون هيئة مكافحة الفساد.. وجاء الحكم بناءً على دعوى رفعها ناشطون من المشترك.

والقارئ الحصيف يجد في مواقف أحزاب اللقاء المشترك الى وكذلك حكم المحكمة أن هناك إصراراً على عدم تشكيل هيئة مكافحة الفساد، حيث يشير رئيس المشترك «أن الهيئة ليست وطنية» و«لا حاجة لها في الوقت الراهن»

قيادي اشتراكي: ينبغي تطبيق مبدأ التوافق لاختيار الهيئة

رئيس المشترك: الهيئة ليست ضرورية في الوقت الراهن

قيادي إصلاحي: لا يوجد سند قانوني لاختيار الهيئة

قيادي ناصري: اختيار الهيئة خالف نصوص المبادرة الخليجية

ويعتبر أن جهاز الرقابة هو البديل».

أما في تصريح احمد علي السلامي عضو مجلس الشورى (اشتراكي) فيذهب الى التأكيد على أهمية التوافق وفقاً للمبادرة الخليجية والقرارات الدولية في عملية تشكيل هيئة مكافحة الفساد.

وبالمقابل نجد د. محمد أفندي (إصلاح) يقول في تصريح لـ«الاهالي» في ٢٢ ابريل الماضي: «إن مجلس الشورى كان قد شكل لجنة عند فتح باب الترشيح لعضوية الهيئة وبعد تلقيه أكثر من ٥٠٠ ملف لفحص ملفات المتقدمين الا أن اللجنة توصلت الى وجود ما وصفته بالعوار في القانون رقم (٣٩) المتعلق بإنشاء هيئة مكافحة الفساد كون القانون ذكر شروطاً عامة وتطرق الى معايير الكفاءة والنزاهة بصورة عامة..

وأضاف: الأفندي: «أن اللجنة رأت ضرورة تعديل القانون على أن يشمل التعديل ذكر شروط ومعايير تفصيلية محددة ويحدد طريقة اختيار المجلس للمرشحين، كون القانون لم يحدد آليات واضحة للاقتراع، حيث لا يوجد سند قانوني.

أما عبدالملك المخلافي عضو مجلس الشورى (ناصري) فيقول في تصريح نشره موقع الصحوة نت في تاريخ ٢٤ ابريل ٢٠١٣م «انسحاب المشترك.. جاء احتجاجاً على آلية اختيار أعضاء اللجنة (يقصد الهيئة)، حيث تم الاختيار عن طريق الانتخاب السري بدلاً من الاختيار وفق قاعدة التوافق المنصوص عليها في المبادرة..

وأضاف: ان المشترك انسحب احتجاجاً على عدم تمثيل المرأة بنسبة ٣٠٪ من قوام اللجنة وكذلك الجنوب!!.

عناصر أحزاب المشترك في مجموعة الأجهزة الرقابية في فريق الهيئات ذات الاستقلالية .. في مؤتمر الحوار دخلت على الخط.. حيث اعتبرت انتخاب هيئة مكافحة الفساد مخالفاً لأسس ومبادئ الحوار الوطني الذي ينطلق من التوافق ويستند كذلك على المبادرة الخليجية وآليتها التنفيذية التي تؤكد على ضرورة الأخذ بمبدأ التوافق» بحسب ما جاء في الصحوة نت يوم ٤ ابريل ٢٠١٣م.

ونخلص من كل هذه العناوين المختصرة الى حقيقة مرة.. لابد أن نتقبلها.. مثلنا مثل الدول والمنظمات المانحة ونحن نقف أمام مذبحة بشعة ترتكبها أحزاب الفساد السياسي دفاعاً عن الفساد المالي والإداري.. ولا خيار الا أن نقبل أن اليمن ستمضي الى إعلان بيان نعي بوفاة الهيئة الوطنية العليا لمكافحة الفساد.. وإن جرت العملية بتكتم.. فيكفي أن الدول والمنظمات المانحة ورعاة المبادرة.. فضلوا أن يعزفوا لحناً جنائزياً على الهيئة بطريقة سرية وفي حال فكروا أن يمارسوا ضغوطاً على اليمن بضرورة تشكيل الهيئة.. فمعنى ذلك لابد أن تكون هيئة مكافحة فساد صورية تتقاسمها الأحزاب.. بدليل أن المشترك اليوم يمارس تعطيل محاربة الفساد والدفاع عن المفسدين مستقوياً بالمبادرة الخليجية وآليتها وقرارات مجلس الامن الدولي.. طبعاً وباسم المبادرة يجري تقاسم القضاة والدبلوماسيين والجيش والامن ايضاً.. ولماذا الاحتجاج على هيئة مكافحة الفساد؟!

بصراحة انه لأمر مرعب أن نجد قيادات حزبية ظلت تتباكى من الفساد وأصبحت تدافع عن المفسدين بشراسة ولا تخجل أن تعطل هيئة مكافحة الفساد بدعاوى سخيفة، فكل المبررات التي طرحتها احزاب المشترك والتي أشرنا إليها وعلى الرغم من تناقضاتهم في أسباب رفض تشكيل الهيئة وعدم اتفاقهم على سبب جوهري ومنطقي مقبول.. لكن هذا التمترس يكشف عن أن هناك توجهاً لدى هذه الاحزاب لممارسة الفساد كسياسة منذ وقت مبكر.. بدليل أن أعضاء حكومة الوفاق الوطني من ذات الاحزاب لم يقدموا إقرارات بذمتهم المالية للهيئة السابقة..

واليوم وبعد تلك النهاية التراجيدية لهيئة مكافحة الفساد ها هي تطرح مطالب تعجيزية لتشكيل الهيئة، حيث يطالب البعض أولاً تعديل القانون.. وآخر يطالب بتقاسم الهيئة تحت مسمى التوافق.. وغيرهم يعتبر أن هيئة مكافحة الفساد غير وطنية ولا حاجة لها.. ويجب الاعتماد على جهاز الرقابة والمحاسبة.

رئيس ملتقى أهالي الجامعة يطالب بحل منطقة الكرامة الامنية التابعة للمستشار

آليات الفرقة (المنحلة) تواصل إرهاب السكان ونهب أراضيهم ومطالبات باعتقالهم

يواصل أهالي احياء جامعة صنعاء الشكوى من استمرار انتهاك حقوقهم ومصادرة أراضي وتهديم منازل لهم بواسطة دوريات لمليشيات تابعة للفرقة الأولى مدرع المنحلة ، يستغلها معاونون للواء علي محسن صالح مستشار رئيس الجمهورية لشئون الدفاع والأمن.

وبهذا الخصوص طالب رئيس ملتقى أهالي الأحياء المتضررة من مخيمات أحزاب المشترك بالعاصمة صنعاء الشيخ/ بكيل الجعدبي بحل ما تسمى منطقة الكرامة الأمنية، وهي منطقة أمنية غير شرعية أنشأها اللواء علي محسن عقب تمرده عن الجيش مطلع عام ٢٠١١م.

وأوضح أن المنطقة الأمنية التي يديرها اتباع علي محسن تسيطر على معدات وآليات عسكرية تابعة لقوات الفرقة «المنحلة» وتمثل أداة لقمع وإرهاب كل أهالي الأحياء المجاورة لحديقة ٢١مارس الذين أوقعهم حظهم العاثر في إطار منطقة سكنية تحتلها مليشيات الإخوان.

وأشار الناشط السياسي والحقوقي الشيخ بكيل الجعدبي إلى انعدام المسوغ القانوني لما يسمى بمنطقة الكرامة وعدم ارتباطها بوزارة الداخلية، موضحاً أن القوات المسلحة ليس لها أي صفة للضبطية القضائية وفقاً لقانون الإجراءات الجزائية.

مبينا ان هذه المنطقة تقوم باعتقال المواطنيين وإحالة قضايا إلى النيابة الجزائية بشكل مباشر وهو أمر يتم عبر نيابة استئناف شمال أو جنوب أو نيابة البحث والأمن ولا تقبل قضايا من قبل أجهزة الضبط مباشرة».

وحذر رئيس ملتقى الأحياء المتضررة من مخيمات المشترك من تصعيد الموقف إثر استمرار تعرض سكان تلك الاحياء للانتهاكات والسطو على أراضيهم وتدمير منازل لهم بواسطة معدات قوات عسكرية. واعتبر هذا بلاغاً إلى النائب العام..

..مناشداً رئيس الجمهورية حل هذا الكيان غير الشرعي وضبط القائمين عليه واخضاعهم للمحاكمة العسكرية.

وكانت منظمات مدنية كشفت عن وجود معتقلين خارج القانون فيما يسمى بمنطقة الكرامة , وقالت منظمة هود إن ما يسمى بمنطقة الكرامة الأمنية في منطقة مذبح بالعاصمة صنعاء ليست سوى وكر لعصابة إجرامية تمارس جرائمها باسم الشرطة وترتدي زيها الرسمي دون أي سند من قانون أو التزام به. وحملت هود في بلاغ صحفي في ديسمبر الماضي وزارة الداخلية اعتقال القائمين على تلك المنطقة الأمنية وإحالتهم الى النيابة باعتبارهم يشكلون عصابة اختطاف ويرتكبون جرائم جسيمة يعاقب عليها القانون بأشد العقوبات.

واعتبرت ان استمرار هذا الوكر تحت سمع ونظر وزير الداخلية وإدارة امن الأمانة امرٌ يُدخل الجهات الأمنية تحت طائلة المسئولية الجنائية ويعتبرها شريكا في جرائم هذه الجماعة .

بتكلفة 645 مليون ريال

وزير الاتصالات يدشن المرحلة الأولى من شبكة الواي ماكس في صنعاء وعدن

الميثاق - فيصل الحزمي

دشن وزير الاتصالات وتقنية المعلومات الدكتور احمد عبيد بن دغر أمس الاول مشروع شبكة الواي ماكس والتي تقدم خدمة الانترنت اللاسلكي عريض النطاق كمرحلة أولى في كلاً من أمانة العاصمة وعدن بتكلفته ٦٤٥ مليون ريال.

وقال الدكتور بن دغر - وزير الاتصالات وتقنية المعلومات ان خدمة الواي ماكس التي تعمل في معظم البلدان العربية وكثير من بلدان العالم من الخدمات المتطورة والتي يجري تطويرها باستمرار وتعميمها على كل مناطق البلاد.

مشيرا إلى أنه خلال الثلاثة الأشهر القادمة سوف يتم عمل مناقصة عامة وشاملة لمختلف مناطق الجمهورية بكل مناطقها ومديرياتها ومحافظاتها ، وستكون من المشاريع الاستراتيجية في الجمهورية اليمنية .

وأضاف: « ان هذه الخدمة نظيفة وسريعة إلى حد ما قياساً بإمكانيات قطاع الاتصالات ، وهي خدمة مؤمنة قياساً بالخدمات السابقة التي تأتي عبر الألياف الضوئية أو عبر الشبكة النحاسية ،كما انها رخيصة قياساً بالخدمات الأخرى، وسيستفيد منها الأفراد والمؤسسات والبنوك التجارية والشركات».